

وزير الاتصال لناطق الرسمي باسم السيد مصطفى الخلفي التصريح الصحفي
ليوم الخميس 16 فبراير 2012 عقب مجلس الحكومة الحكومة

انعقد يوم الخميس 23 من ربيع الأول 1433، الموافق ل 16 فبراير 2012،
الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة خصص للمناقشة و المصادقة على عدد من
مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية

وقد انطلق الاجتماع بكلمة للسيد رئيس الحكومة أكد فيها على ضرورة إعمال
منطق دولة الحق والقانون في التعامل مع المطالب الاجتماعية والحوار مع
الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بالجرأة والشجاعة اللازمتين في القبول
والاستجابة للمطالب المشروعة بما يقتضيه الإنصاف والوضوح في إطار القانون
والمتاح من الإمكانيات ، وأن الحكومة تتحمل مسؤوليتها وان كان هناك خطأ أو
تقصير ينبغي الاعتراف به والاعتذار عنه إن كان ذلك مطلوباً والتعويض عن
الضرر الذي ينشأ عنه وفي الوقت نفسه تأكيد قواعد احترام القانون

بعد ذلك تدارس المجلس و صادق على مشروع قانون رقم 04-12 يتعلق
بالتجميع الفلاحي تقدم به السيد وزير الفلاحة و الصيد البحري. و يهدف هذا
المشروع إلى وضع الإطار القانوني الكفيل بدعم الفلاحة الصغيرة وتمكينها من
ولوج التمويل ودخول الأسواق وتوسيع الاستثمار والتكنولوجيا الحديثة في هذا
القطاع الذي يهم ما لا يقل عن 400 ألف فلاح، ويشمل القانون تحديد مبادئ
التجميع الفلاحي و تأمين المعاملات التجارية للأطراف المتعاقدة و ذلك من خلال
عقد التجميع. كما يرمي هذا المشروع إلى تحديد الإطار التنظيمي لتدخل الدولة
في عملية التجميع الفلاحي و كذا إرساء إلزامية اللجوء إلى الوساطة التعاقدية
لحل النزاعات التي يمكن أن تنشأ في إطار مشاريع التجميع الفلاحي و ذلك قبل
اللجوء إلى أي مسطرة أخرى لفض النزاعات

كما تداول المجلس في مشروع القانون رقم 03-12 المتعلق بالهيئات بين المهنية
للفلاحة و الصيد البحري قدمه السيد وزير الفلاحة و الصيد البحري و تكمن

أهمية هذا المشروع الذي تمت المصادقة عليه في أن المخططات الإستراتيجية للتنمية، مخطط المغرب الأخضر و مخطط أليوتيس، تقتضي تدعيم دور الهيئات المهنية و ذلك من خلال انخراط جميع الفاعلين من القطاع الخاص المتدخلين في سلاسل الإنتاج الفلاحي في إطار هيئات بين مهنية تنظمهم كمخاطب معتمد لدى السلطات العمومية.

كما تدارس مجلس الحكومة و صادق على مشروع قانون رقم 05-12 تقدم به السيد وزير السياحة يتعلق بتنظيم مهنة المرشدين السياحيين الذين يتجاوز عددهم 2700 مرشد. و يهدف هذا المشروع إلى تأهيل الإرشاد السياحي عن طريق تحسين شروط الولوج و وضع آليات للتكوين وفق المعايير الدولية للجودة. كما يرمي إلى تحديث مزاولة المهنة عبر إحداث شركات للإرشاد و تبسيط مزاولة هذه المهنة عبر تصنيف جديد واعتماد مدونة أخلاقيات للمهنة.

ثم صادق المجلس بعد ذلك في الشق المتعلق بالمعاهدات الدولية التي وقع عليها المغرب، صادق المجلس على مشروع القانون رقم 06-12 الذي يوافق بموجبه على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "إرينا" الموقع ببون في 26 يناير 2009. و تهدف هذه الوكالة، حسب المشروع الذي تقدم به السيد وزير الشؤون الخارجية و التعاون، إلى تعزيز الاستخدام الواسع النطاق و المستدام لجميع مصادر الطاقة المتجددة.

كما صادق المجلس في ختام أشغاله على مشروع قانون رقم 07-12 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية و جمهورية غينيا- بيساو و ملحق الطرق المرفق به الموقع بالرباط في 26 سبتمبر 2011

ثم صادق المجلس على مشروع مرسوم رقم 2-12-48 القاضي بإلغاء المرسوم رقم 2-89-592 الصادر في فاتح جمادى 1410 (30 ديسمبر 1989) المفروض بموجبه لفائدة المكتب الوطني للمطارات رسم شبه ضريبي يسمى "رسم تجهيز الموانئ الجوية" كما تم تغييره بالمرسوم رقم 2-92-1028 الصادر في 4 رجب 1413 (29 دسمبر 1992).

و يهدف هذا المشروع الذي قدمه السيد وزير التجهيز والنقل إلى إلغاء هذا الرسم الشبه ضريبي الذي يؤثر سلبا على المسافرين الذين يقتنون تذاكرهم بالمغرب و يمنح امتيازات تجارية للناقلات الأجنبية بحيث أنه يطبق حصريا على تذاكر النقل الجوي الدولي التي تباع بالمغرب من قبل الناقلات الجوية عكس تلك المقتناة بالخارج التي تبقى معفية من هذه التكلفة

وقد تزامن المجلس مع الإعلان عن نتائج التصويت الإيجابي في البرلمان الاروبي على اتفاق تحرير تجارة المنتجات الفلاحية والصيد البحري دون مس بمقتضيات السيادة الوطنية وذلك ب369 صوتا لصالح الاتفاق مقابل 225 وامتناع 31 واعتبرت الحكومة أن هذا التصويت المسؤول يعكس جودة العلاقات بين كل من المغرب والاتحاد الأوروبي والدينامية التصاعدية التي اتخذتها من اعتماد الوضع المتقدم للمغرب في سنة 2008 مع التعبير عن الأسف على استمرار بعض الأطراف الأوروبية في مناورات يائسة لإرباك وإعاقة هذا التقدم في العلاقات المتميزة، ونوهت الحكومة بهذه المناسبة بالجهود المبذولة من قبل المسؤولين الأوروبيين سواء في كل من اللجنة الأوروبية ومجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي من أجل استكمال حلقات التوقيع واعتماد هذا الاتفاق الذي وقع في 13 دجنبر 2011 كما نوهت أيضا بالجهود التي بذلت من قبل الدبلوماسية البرلمانية ووزارتي الشؤون الخارجية والتعاون و الفلاحة والصيد البحري والفاعلين الاقتصاديين في المجال الفلاحي من أجل تحقيق هذا الانجاز وما يتيح من إمكانات لدعم الاقتصاد الوطني